

قضية

غابة محالّ السوبرماركت:
«كل مين سعره إلو»مهرات
طحطم

رصاصوايا

تتنافس محالّ السوبرماركت على نهش اللبنانيين وقضم ما تبقى من رواتبهم المتأكلّة (إذا كانوا لا يزالون يعملون). وبدل أن ينصبّ تفكير هؤلاء، في هذه الظروف، على كيفية تأمين ما يأكلونه، بات مهمهم تحنّب أن يؤكّلوا أحياء في مسالخ المتاجر، الأمر لم يعد مرتبطاً بغلاء الأسعار بالمطلق والذي بات «أمرأ واقعا». بل يفرق سعر المنتج نفسه بين سوبرماركت وآخر، ويفوارق هائلة قد تصل إلى آلاف الليرات، في ظل ضعف الرقابة وشلل القضاء المتفاسع عن القيام بواجباته.

في أحد محالّ السوبرماركت الكبرى، اعترض أحد المسؤولين على تصوير بعض المنتجات بذريعة أن «بعض المؤسسات المنافسة تعتمد على إرسال موظفين لتصوير أسعارنا ومقارنتها بأسعارهم»، وهذا وحده كاف لاكتشاف أن تحديد الأسعار لا يرتبط بالضرورة بشروط علمية وحسابية بالمطلق، بل يخضع للأهواء أيضاً وهو ما تؤكده المدير العام لوزارة الاقتصاد عليا عباس بالقول إن «احتساب الأسعار ليس بالأمر السهل»، وبجدة «أنا لسنا بلدا اشتراكيا، فلا صلاحية لنا كوزارة في التسعير ما عدا سعر ربطة الخبز والفروج» بحسب عباس، يسرح التجار ويمرحون ويسعر كل منهم على هواه. فيما دور الوزارة يقتصر على «مراقبة هوامش الأرباح» ونحن لم نحصر أنفسنا في هذا المجال بمرحلة ما بعد الإنقفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول، بل نقوم بمراقبة هوامش الأرباح على المنتجات منذ ما قبل تموز 2019».

«نعيش في مرحلة الفوضى الشاملة، والتجار يتخصّبون الناس»، وفقاً لرئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو، وهذا «نتيجة طبيعية للنظام الاقتصادي اللبناني المافقوي، ولرفض التجار والأحزاب الطوائفية لقانون المنافسة». أما الحل بحسب عباس فهو «ألا يتنصّع الناس من المتاجر التي تتبع بأسعار مرتفعة، وليبحثوا عن الأرخص». لكن المشكلة تكمن في أن البحث عن الأرخص مهمة شاقة بحث ذاتها. إذ لا يمكن القول إن أسعار سوبرماركت ما اعلى بالمطلق من أسعار سوبرماركت آخر. وبحسب جولة لـ «الأخبار»، يجب النظر إلى الأمور بالفرق وليس بالجمل، وبحسب كل منتج على حدة، ما يفرض القيام بمهمات استقصائية للبحث عن الأوفر والسعر «للقلّة»، وهذه مهمة وإن كانت شاقة، إلا أنها متمرة وخصوصاً للمشتريات الكثيرة كالتنصّع أول الشهر لأن الفروقات قد تكون بعشرات آلاف الليرات. فعلى سبيل المثال، يصل الفارق في سعر علبة بازلاء حبة اكسترا صغيرة مع جزر صغير حجم 800 غرام من «الوادي الأخضر»، بين سوبرماركت وآخر، إلى ثلاثة آلاف ليرة، ويبلغ الفارق في سعر غسول للجسم «ديتول» حجم 500 إلى 6500 ليرة لبنانية (انظر الجدول). هذه وغيرها تبيّننا جولة سريعة على عدد من محالّ السوبرماركت في محاولة لمقارنة أسعار بعض

المنتجات، علماً بأن اختبار المحالّ والمنتجات كان عشوائياً وغير مستند إلى أي معلومات مسبقة أو شكوى، مع الحرص على التدقيق في وزن المنتج وحجمه، وخصوصاً أن بعض الفروقات الطفيفة أحياناً قد تؤثر بشكل جذري على الخلاصات (مثلاً صابونة من العلامة التجارية نفسها تتوافر بحجم 120 غراماً و125 غراماً وهو أمر يستحيل تمييزه بالعين المجردة).

في هذا الإطار إشارة عباس إلى أن «بعض محالّ السوبرماركت تبيع بسعر الكلفة، ما يطرح تساؤلات حول مدى جودة المنتج وهل هناك من عمليات تهريب تتم؟» وهل هناك من عمليات تهريب تتم؟» وبحسب المدير العام لوزارة الاقتصاد، تتصرف محالّ السوبرماركت على قاعدة «يا عتتر مين عتترك؟ عتترت وما حدا رثني». فلا نظام الرقابة فعال، ولا القضاء يقوم بواجباته، شيرة إلى أنه «عام 2019، حزر مراقبو الوزارة حوالي 1600 مخالفة، ذهب منها 600

حزر مراقبو وزارة الاقتصاد حوالي 1600 مخالفة ذهب منها 600 محضر إلى القضاء الذي لم يبت أيّا منها

محضر إلى القضاء الذي لم يبت أي واحد منها». وتشكو عباس من غياب صلاحيات الوزارة ومراقبيها، «فإرسالنا المحاضر إلى القضاء أشبه بترهيب المخالفين بمسدس مياه. إذ تنام الملفات بين عامين و3 أعوام أو تموت بمرور الزمن». أما الحل فإن «يكون لنا كوزارة صلاحية تحرير غرامات فورية بحق المخالفين، وهو ما بحثته سابقاً لجنة الإدارة والعدل برئاسة النائب الراحل روبير غانم ولاقي موافقة أغلب الكتل النيابية، إلا أن المفارقة كانت باعتباري القضاء، بحسب عباس. أما الحديث عن زيادة عدد المراقبين لتفعيل العمل «بغير كاث»، ما نحتاج إليه هو أن يكون لدينا عمل جماعي وعلى مدار الساعة لأن المراقبين يعملون ضمن الدوام الرسمي».

ورغم شكواه من القضاء «الذي يعدّ جزءاً من المؤسسات التي فشلت في الدفاع عن المواطنين وهو تابع للأحزاب ولسياساتها الاقتصادية»، يشدد برو على ضرورة «مواصلة الضغط على القضاء لاداء دوره، وإلا فإن شريعة الغاب هي التي ستسود»، ونكر بحلّ قدمته الجمعية ويرتكز على 4 نقاط، هي: توسيع الأمن الاجتماعي والغذائي ليشمل اللحوم والأجبان والألبان والحبوب، تولّي الدولة مسؤولية الاستيراد، استخدام الليرة في جميع المعاملات الداخلية ووقف الاحتكارات وتعزيز المنافسة.

متابعة

رئيس «اللبنانية»: سدّنا رسوم التسجيل
لمعظم المستحقين

قائمة الحاج

للمرة الخامسة، مدد رئيس الجامعة اللبنانية فيؤاد أيوب، أمس، مهلة التسجيل في كليات الجامعة في مرحلة الإجازة حتى 21 شباط المقبل. وأوضح في اتصال مع «الأخبار» أنه سيجري خلال الأيام المقبلة تسجيل 14 طالباً إضافياً، يكون معها الصندوق الموقت (استحدث بموجب القرار 3558 بتاريخ 6 كانون الأول الماضي) قد غطى نحو 40% من المتقدمين بطليات للاستفادة من المساعدة (500 ألف ليرة للطلاب تتضمن رسم التسجيل ورسم الضمان) وعددهم 860 طالباً من مختلف الكليات. أيوب أصرّ على أن نصف المتقدمين قادرين على الدفع وغير مستحقين بحسب أبحاث اللجنة العلمية المشرفة على الصندوق بدليل أن معظمهم عادوا وتسجّلوا، وتعهّد بنشر كل المعلومات المتعلقة باعداد المستفيدين من التبرعات للصندوق والمبالغ التي حصل عليها، على الموقع الإلكتروني للجامعة، مع انتهاء المهلة الأخيرة للتسجيل.

وفي انتظار تفعيل العمل بنظام المنح الاجتماعية لطلاب الجامعة أو إدراج بند المساعدة الاجتماعية ضمن قانون موازنتها، لا يزال أهل الجامعة ينتظرون من رئاستها مخاطبة رئاسة الحكومة وتأمين تسجيل جميع الطلاب ومنع تسريحهم. إلا أن أيوب بدا متيقناً من «أنا استطعنا تغطية تسجيل كل المستحقين تقريباً، وأن الحل الجذري يكون بأن يزوّد الطلاب غير القادرين على دفع رسوم التسجيل ببطاقات

الصدوق الموقت غطى 40% من المتقدمين بطلبات المساعدة

الصرف الصناعي والصحي. ولفتت المصلحة إلى أن الأكوام خلّت هذا العام من النفايات الطبية بخلاف الأكوام الأخيرة التي رفعت خلالها شكاوى ضد عدد من مستشفيات ومستوصفات منطقتي بعلبك ورحلة بتهمة رمي نفاياتها في حرم النهر. وقد شرعت أمس فرق المصلحة في رفع النفايات، مستعينة بحفارة خاصة، وتعهّدت المصلحة بأن تقوم بفرز النفايات بعد رفعها وتسليم البلاستيك منها والقابل لإعادة التدوير إلى شركات متخصصة. وفي ردّها على استفسارات «الأخبار»، اعتبرت المصلحة أن المشهد الموثق في البحيرة يتخلل مسؤوليته «الإهمال المتعمد في الحوض الأعلى من البلديات والوزارات المعنية وانعدام المسؤولية لدى الجمعيات السكنية والتجارية على طول الجرى من منبعه في العلاق إلى المصبّ في القرعون»، وركّزت المصلحة في اتهامها على «مجلس الإنماء والإعمار الذي يتأخر في تنفيذ الشق المتعلق به من القانون

تفويض الشق المتعلق به من القانون

الطلاب في الخارج مخوقون

دخل الطلاب اللبنانيون الذين يدرسون في الخارج في المحذور، مع استمرار القيود المفروضة على التحويلات المصرفية وارتفاع سعر صرف الدولار. فالانقاسات المتوجّبة على هؤلاء في الجامعات الرسمية والأموال تحوّل إلى الخزينة العامة للدولة. ولفت متبرك إلى أن قوانين الجامعة تمنع الطلاب من العمل الذي يساعدهم على تعويض المبالغ التي لم يتسوّ لأهاليهم تحويلها. يُذكر أن الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج طالبوا، مع بداية أزمة الدولار، الحكومة باتخاذ إجراءات استثنائية خاصة بهم، مثل دعم تحويل المبالغ المالية التي يحتاجون إليها، بحسب سعر الصرف الرسمي، بالاتفاق مع مصرف لبنان أو وزارة المال.

عليه غرامات نتيجة التأخير في دفع القسط، وخصوصاً أن المهلة المعلنّة لتسديده انتهت في 15 الجاري، مشيراً إلى أن الطلاب حتى 16 آذار المقبل «لكن لا شيء» مضموناً هنا، بما أنها جامعة رسمية والأموال تحوّل إلى الخزينة العامة للدولة. ولفت متبرك إلى أن قوانين الجامعة تمنع الطلاب من العمل الذي يساعدهم على تعويض المبالغ التي لم يتسوّ لأهاليهم تحويلها.

يُذكر أن الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج طالبوا، مع بداية أزمة الدولار، الحكومة باتخاذ إجراءات استثنائية خاصة بهم، مثل دعم تحويل المبالغ المالية التي يحتاجون إليها، بحسب سعر الصرف الرسمي، بالاتفاق مع مصرف لبنان أو وزارة المال.

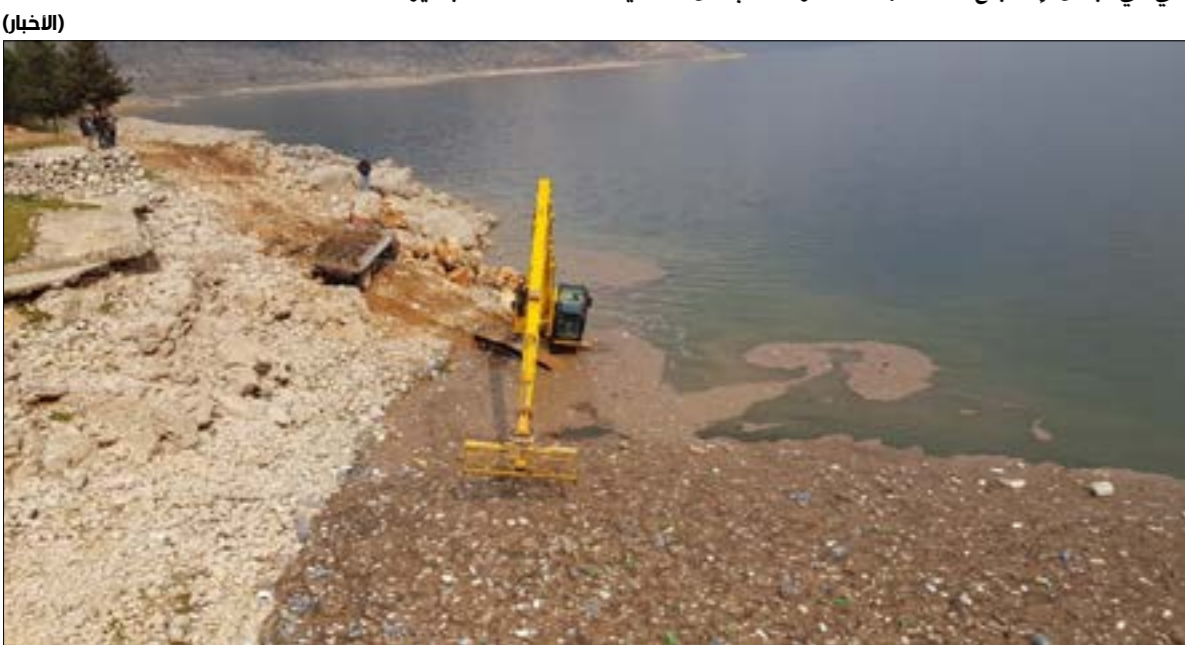
تكتل طلاب
الجامعة
حداوزارة
التيبة للتحك
مسؤولياتها
مهرات بو
حذر

القرعون مكبّ الحوض الأعلى لليطاني

63، والذي يشمل النفايات السائلة والصلبة». وتشكل بحيرة القرعون أكبر مجمع مائي في لبنان، إذ تبلغ مساحتها

12 كيلومتراً مربعاً وتتسع لمخزون يصل إلى 220 مليون متر مكعب، وتتلقّى سنوياً أكثر من 40 مليون متر مكعب من النفايات السائلة

من الصرف الصحي والصناعي، إلى جانب اطنان النفايات الصلبة التي يحملها الليطاني إلى البحيرة.



(الخبار)